A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.198/1993/2
14 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

الجمعية العامة

لجنة الإعلام

الدورة الخامسة عشرة

١٠ - ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الموضوعية

ملاحظات الدول الأعضاء واقتراحاتها بشأن الطرق والوسائل التي تعزز تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية وقدراتها في ميدان الاتصال

تقرير الأمين العام

الصفحة

مقدمة ٢
الردود الواردة من الدول الأعضاء ٣
استراليا ٣
ألمانيا ٣
اندونيسيا ٥
ايطاليا ٦
باكستان ١٠
البرازيل ١١
تونس ١٢
السنغال ١٤
كندا ١٥
كوبا ٢٢
النمسا ٢٣

* A/AC.198/1993/1.

مقدمـة

١ - دعت الجمعية العامة، في الفقرة ٥ من قرارها ٧٣/٤٦ باء، "الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام، في موعد غايته ١ شباط/فبراير ١٩٩٢، ملاحظاتها واقتراحاتها بشأن الطرق والوسائل التي تزيد من تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية وقدراتها في ميدان الاتصال، بغية تعزيز الخبرة المستمدة مؤخرا في ميدان التعاون الدولي الرامي إلى تمكين البلدان النامية من تنمية قدراتها في ميدان الإعلام والاتصال بحرية واستقلال. وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن ذلك إلى لجنة الإعلام في دورتها الرابعة عشرة".

٢ - وعملا بالطلب الوارد أعلاه، دعا الأمين العام، في مذكرة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، حكومات الدول الأعضاء إلى تقديم الردود المشار إليها في الفقرة ٥ من القرار ٧٣/٤٦ باء.

٣ - ونظرا للاستجابة المحدودة من جانب الدول الأعضاء لهذا الطلب، كررت لجنة الإعلام في دورتها الرابعة عشرة الطلب المذكور أعلاه، الذي أيدته الجمعية العامة فيما بعد في الفقرة ١٧ من القرار ٧٣/٤٧ باء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وبناء على ذلك، بعث الأمين العام إلى الدول الأعضاء بمذكرة أخرى عن نفس الموضوع مؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢، وطلب إليها، بناء على توصية لجنة الإعلام، الرد في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

٤ - وفي اجتماع عقده مكتب لجنة الإعلام في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٣، اتخذ قرار بمد الفترة المحددة لتقديم الدول الأعضاء لردودها حتى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣. وتبعا لذلك، قام الأمين العام في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٣ بتعميم مذكرة أخرى بشأن هذه المسألة، مد فيها الفترة اللازمة لإرسال الردود.

٥ - ويرد، في هذا التقرير، الردود الواردة حتى ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

الردود الواردة من الدول الأعضاء

استراليا

[الأصل : بالانكليزية]
[١ نيسان/ابريل ١٩٩٣]

١ - تؤيد استراليا الجهود المبذولة لدعم تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية وقدراتها في ميدان الاتصال. وتسلم استراليا بأنه بات من الضروري حاليا وجود شبكة اتصالات حديثة وكفؤة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد. وتلاحظ استراليا أن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية يمثل الوكالة المتخصصة للاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للأمم المتحدة والوكالة التنفيذية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستعمل استراليا عن طريق مكتب تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للاتحاد على دعم جهود الأمم المتحدة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٢ - ونحن ندعم توسيع لا مركزية تلك الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد لتشمل المناطق التي يؤدي فيها الى زيادة الكفاءة والفعالية. وتدعم استراليا تنسيق الأنشطة بين قطاع التنمية التابع للاتحاد والهيئات الإقليمية القائمة في المحيط الهادئ في آسيا التي تعمل في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن بينها، على سبيل المثال، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية في المحيط الهادئ بآسيا.

ألمانيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ آذار/مارس ١٩٩٣]

١ - من المتطلبات الأساسية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحديثة في أي بلد من البلدان وللمجتمع فيه توافر هياكل أساسية إعلامية تؤدي وظائفها. وهو أيضا أحد المتطلبات الحيوية اللازمة لتطبيق حرية الرأي والإعلام ومن ثم فهو شيئ لا بد منه لقيام الديمقراطية. ولذلك، دأبت ألمانيا على إيلاء اهتمام كبير للمسائل التي تعالج في إطار "المسائل المتصلة بالإعلام" المدرج في جدول الأعمال كما اضطلعت بدور نشط في تحقيق توافق الآراء بشأن القرار ٧٣/٤٦ باء المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٢ - وترى المانيا، في تعاونها العملي مع البلدان النامية، أن تعزيز المشاريع المتصلة بوسائط الإعلام يمثل إسهاما مهما، لا لإيجاد تكنولوجيات الاتصال التي تتوافر لها أسباب البقاء في البلد المستفيد فحسب، بل وأيضا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ذلك البلد.

٣ - ولهذه الأسباب، تؤيد ألمانيا جميع الجهود، ناهيك عن الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة، بهدف تحسين مستويات وسائط الإعلام في البلدان النامية. ولذلك، فقد دأبت منذ وقت طويل انطلاقا من روح المشاركة، على المساعدة في إقامة صرح ديمقراطي لوسائط الإعلام من خلال السبل المتعددة الأطراف والثنائية.

٤ - ولهذه الأسباب ذاتها، تعد ألمانيا أحد الأعضاء المؤسسين للجنة الإعلام، التي أنشئت في عام ١٩٧٨ في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة، كما أن ألمانيا عضو في مجلس اليونسكو الحكومي الدولي للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال منذ عام ١٩٨٠، وتقدم تبرعات الى الصندوق الاجتماعي التابع لهذا المجلس. وبالإضافة الى ذلك، تقدم ألمانيا موارد مالية كبيرة لتعزيز مختلف مشاريع الأموال الاستئمانية للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال، مع التركيز بالدرجة الأولى على تطوير وكالات الأنباء الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في افريقيا. (ومنها على سبيل المثال، تطوير وكالة أنباء غربي افريقيا وتطوير وكالة أنباء وسط افريقيا وتطوير وكالة أنباء جنوب شرقي افريقيا). وتعتقد ألمانيا أن هذا هو أجدى سبيل للمساعدة في تكوين القدرات المناسبة، ومن ثم تشجيع التدفق الحر للمعلومات في هذه المناطق الهامة.

٥ - وإجمالا، فإن الالتزام المالي لألمانيا تجاه مشاريع الأموال الاستئمانية للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال يزيد على ١٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وبذلك تكون ألمانيا قد قدمت ما يزيد بكثير على نصف مجموع المساهمة البالغة ٠٠٠ ٢٦٩ ٢٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة التي تلقاها البرنامج الدولي لتنمية الاتصال بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وفي الدورة الثالثة عشرة للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال المعقودة في باريس في شباط/فبراير ١٩٩٢ تصدرت ألمانيا مرة أخرى قائمة المانحين.

٦ - وفي مجال المساعدة الثنائية التي تقدم الى وسائط الإعلام، قدمت ألمانيا الدعم منذ عام ١٩٦١ الى نحو ٥٦٠ مشروعا بما يقارب ما مجموعه ١,٥ من بلايين الماركات الألمانية. وانصب تركيز هذه المشاريع في بادئ الأمر على توفير المعدات للإذاعة في افريقيا. ثم انتقل التركيز حاليا الى التدريب، استجابة لرغبات المستفيدين. وتوفر عدة مؤسسات ألمانية دورات تدريبية مهنية أساسية ومتقدمة لممثلي وسائط الإعلام من البلدان النامية لا في ألمانيا فحسب بل أيضا في مجموعة مختارة من البلدان النامية.

٧ - وتركز المنظمات الألمانية المعنية، التي تتلقى موارد مالية كبيرة من الحكومة الاتحادية لهذا الغرض، على وسائط الإعلام الإذاعية والتلفزيونية والمطبوعة. ويشارك في هذه الجهود بوجه خاص مركز التدريب الإذاعي في دويتش فيله بكولون، ومركز التدريب التلفزيوني في سندر فرييس ببرلين، والمعهد الدولي للصحافة في برلين. وبذلك تلقى ما يقرب من ٠٠٠ ٢ من أصحاب المنح الدراسية تدريبا من مركز

دويتش فيله منذ عام ١٩٦٥، وقام مركز سندر فرييس ببرلين بتدريب ٥٠٨ ٢ من المستفيدين من المنح الدراسية من ٨٣ بلدا منذ عام ١٩٧٠، في حين اشترك نحو ٢٠٠ ١ صحفي من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية منذ عام ١٩٦٣ في دورات نظمها المعهد الدولي للصحافة.

٨ - واعترافا من ألمانيا بالأهمية الكبيرة لوجود صرح لوسائط الإعلام يخدم حرية الإعلام، فإنها ستواصل إيلاء اهتمام خاص وتخصيص موارد ترويجية لهذا المجال، وبذلك تسهم في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة هيكل إعلامي يتسم بالكفاءة والتوازن في جميع أنحاء العالم.

اندونيسيا

[الأصل : بالانكليزيـــة]
[٣ شباط/فبراير ١٩٩٢]

١ - لقد حققت اندونيسيا نتائج باهرة منذ عام ١٩٧٦ عن طريق ربط شبكة الاتصال الوطنية التابعة لها بالنظم المحلية للاتصال بواسطة الساتل بالابا. وقد أظهر اطلاق الساتل المحلي لأندونيسيا الدليل الصادق على وحدة الشعب الاندونيسي. ولذلك يكون من المناسب التنويه بأن القدرة التشغيلية لبالابا ومسافة وزمن بث المواد المسموعة والمرئية لم تعد عقبة. وفضلا عن ذلك فقد أسفر الأثر الايجابي لنظام الاتصال هذا عن توسيع شبكة البث التلفزيوني في جميع أنحاء الأرخبيل واستحداث نظام للطباعة البعيدة المدى، والاتصال المباشر بين الفئات من مستمعي الاذاعة والقراء ومشاهدي التلفزيون في القرى وفي جميع أنحاء الأرخبيل.

٢ - ولم تدخر اندونيسيا وسعا في تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بين البلدان النامية. ومن أشكال هذا التعاون دعوة المشاركين من البلدان النامية الى التدريب في ميدان الإدارة الاذاعية والتلفزيونية في مركز التدريب المتعدد الوسائط في يوغياكارتا وفي برنامج تدريب موظفي الإعلام، الذي تضطلع به اندونيسيا وماليزيا من جهة وبالمشاركة بين اندونيسيا وبروني دار السلام من جهة أخرى. وقد سارت برامج التبادل هذه على نحو طيب تماما وكانت مفيدة لجميع الأطراف. كما نشطت اندونيسيا في ميدان برامج تبادل علوم وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم والتدريب، والمشاريع المشتركة بين البلدان النامية، ولاسيما فيما بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والبلدان المجاورة في آسيا فضلا عن بلدان عدم الانحياز الأخرى. وتم توجيه هذا التعاون نحو تعزيز النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال من خلال منظمات مثل لجنة الثقافة والاعلام التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ؛ ووسائط الإعلام المطبوع ووسائط الاتصال الشخصية والإذاعة والتلفزيون والسينما ؛ وعقد مؤتمر وزراء الإعلام لبلدان عدم الانحياز، واجتماعات وزراء الإعلام لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، واتحاد الاذاعة لآسيا والمحيط الهادئ، ومجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز، ومنظمة اذاعات بلدان عدم الانحياز، ومنظمة وكالات الأنباء الآسيوية، ومؤتمر وزراء الإعلام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣ - كما رحبت اندونيسيا بالصحفيين الأجانب وأتاحت لهم فرص زيارة البلد وتغطية الأخبار فيها. فقد زار اندونيسيا خلال الأعوام الستة الماضية ما يقرب من ٠٠٠ ٤ صحفي. وفي أثناء عام ١٩٩١، عملت في اندونيسيا ٣٥ وكالة أنباء بلغ عدد موظفيها ٥٣. كما أعد ما يقرب من ٣٠٠ من أطقم الأفلام والتلفزيون مجموعة متنوعة من التسجيلات الوثائقية وبرامج الأحداث الراهنة.

٤ - وفي مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، نفذت اندونيسيا برامج للتدريب التعليمي في ميدان الاتصال والإعلام تشمل وسائط الإعلام الجماهيري ووسائط الاتصال الشخصية.

٥ - وكان عدد المشاركين من البلدان النامية في أثناء الفترة ١٩٧٩ - ١٩٩٠ كما يلي :

(أ) المنطقة الآسيوية: ٥٧ ؛

(ب) المنطقة الافريقية: ٣٤ ؛

(ج) منطقة المحيط الهادئ: ١٢.

ايطاليا

[الأصـــــل : بالانكليزيـــة]
[٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢]

١ - دعمت ايطاليا في السنوات الأخيرة عددا من المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز القدرات الاتصالية لدى البلدان النامية.

٢ - ويدعم القانون رقم ٨٧/٤٩، الذي ينظم التعاون بين ايطاليا وهذه البلدان، المشاريع الإعلامية والاتصالية الرامية الى زيادة المشاركة الشعبية في عملية التحول الديمقراطي وعملية التنمية في البلدان المستفيدة.

٣ - وفي إطار التعاون الثنائي، مول البرنامج الإنمائي الايطالي المبادرات التالية:

- تنفيذ مشروع لتطبيق استخدام الآلات في ست وكالات انباء في افريقيا (جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال وموزامبيق ونيجيريا) وقد تبنته وكالة "انتر برس" (٢,٩ بليون ليرة فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١).

- تنظيم حلقة دراسية لوكالات الاعلام في البلدان النامية برعاية رابطة الصحفيين المناصرين للتنمية الدولية (١٢٠ مليون ليرة في عام ١٩٩١).

- تنظيم حلقة دراسية لصحفيين من بولندا برعاية اتحاد الصحف الايطالية (٨٠ مليون ليرة في عام ١٩٩١).

- مشاركة ٢٧ بلدا ناميا في معرض كتب الشباب في بولونيا. (المساهمة الإيطالية: ٦٠ مليون ليرة في عام ١٩٩١).

- عقد حلقات دراسية في سان خوسيه بكوستاريكا، وهراري بزمبابوي، ومانيلا بالفلبين عن الدور الذي تضطلع به وسائل الاتصال الجماهيرية في دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، برعاية الرابطة الايطالية للسكان والتنمية (المساهمة الايطالية: ١٣٩ مليون ليرة في عام ١٩٩١).

- مشروع إيصال برامج التلفزيون الايطالية الى تونس، بعد توقيع اتفاقية بين شركة الاذاعة الايطالية RAI وادارة التنمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. وشمل المشروع تقديم المعدات التلفزيونية (في سيدي بوزيد وزغوان وقصور الساف وصفاقس)، وإنشاء استوديو للتلفزيون في صفاقس، علاوة على توفير التدريب الفني لموظفي التلفزيون المحليين. وقد اكتمل المشروع في صيف عام ١٩٩٠ بكلفة اجمالية تبلغ نحو ٢٨ بليون ليرة. وأما الطرف المستفيد من هذا المشروع فهو مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية.

٤ - وعلاوة على ذلك، منحت لجنة التعاون والتنمية بين ايطاليا والسنغال التي أنشئت في آذار/مارس ١٩٩١ "معونة سلعية" لتمكين هيئة الإذاعة والتلفزيون السنغالية (RTS) من الحصول على معدات تقنية مجموع قيمتها ١٠,٢ بليون ليرة. ويضاف الى ذلك التعهد بتقديم منحة قدرها ١,٨ مليون ليرة للمساعدة التقنية والتدريب في ميدان التلفزيون والمعلومات.

٥ - وفي السياق نفسه، وقعت شركة الإذاعة الايطالية (RAI) يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ اتفاق تعاون مع هيئة الإذاعة والتلفزيون السنغالية لتبادل برامج وانتاج مواد إذاعية مشتركة وكذلك القيام بمبادرات للمساعدة في إعادة تنظيم شبكة الإذاعة والتلفزيون في السنغال وتحسينها.

٦ - وفي إطار نهج أشمل، جرى مؤخرا توقيع اتفاق مدته ثلاث سنوات (١٩٩٢-١٩٩٤) بين هيئة الإذاعة والتلفزيون السنغالية والبرنامج الإنمائي الايطالي ينص على امكانية ابرام اتفاق مع البلدان النامية لإنتاج برامج وأعمال إذاعية جديدة واستنساخ برامج من المحفوظات الموجودة لشبكات الإذاعة والتلفزيون بالبلدان النامية.

٧ - وأخيرا، أقر البرنامج الانمائي الايطالي مبادرة شجعت عليها منظمات غير حكومية بالاشتراك مع مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا لإنشاء شركة نشر صحفية ومركز لانتاج البرامج الإذاعية وآخر لانتاج برامج الفيديو في جنوب افريقيا. ويتكلف المشروع ما مجموعه ١٣,٢ بليون ليرة، منها ٨,٩ بليون ليرة مقدمة من البرنامج الانمائي الإيطالي.

٨ - وبالاضافة إلى التعاون الثنائي، قدمت ايطاليا دعما ماليا لعدة مشاريع نفذتها كبريات المنظمات الدولية. ويكفي هنا أن نذكر المبادرات التالية:

مشروع النظام التجريبي للمعلومات التكنولوجية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

يرمي المشروع إلى إنشاء نظام لجمع وتوزيع المعلومات عن التكنولوجيات وتسويقها في البلدان النامية. وفيه تتدفق المعلومات من خلال شبكة للنظم الحاسوبية، مما يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومعاهد البحوث والرابطات المهنية في البلدان النامية، تبادل المعلومات التقنية. وقد شاركت ايطاليا في المرحلتين التمهيديتين للمشروع بمساهمة مالية قدرها ٦,٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمرحلة الأولى (١٩٨٤-١٩٨٧) وأربعة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للمرحلة الثانية (١٩٨٩ ١٩٩٠)، وقدمت أيضا مساهمة لمرحلة "الانتقال" قدرها ١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٨٨. وفي الوقت الراهن يجري العمل في المرحلة الثالثة من النظام التجريبي للمعلومات التكنولوجية؛ وتساهم ايطاليا بمبلغ ٧,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مقسما إلى ثلاثة مدفوعات سنوية (١٩٩١-١٩٩٣).

مشروع "المعلومات الاقتصادية لدعم الاستثمارات في العالم الثالث" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

يبلغ مجموع المساهمة الايطالية في المرحلتين الأولى والثانية من المشروع (١٩٨٦-١٩٨٨) نحو ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد تولد عن المشروع شبكة من المعلومات عن البيانات الاقتصادية والمالية في ١٥ بلدا (آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية) بغية تشجيع الاستثمارات في بلدان العالم الثالث.

مشروع "التنمية الريفية في أمريكا اللاتينية" التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

شاركت ايطاليا في المرحلتين الأولى والثانية من هذا المشروع (١٩٨٦-١٩٨٨) بمساهمة يبلغ مجموعها نحو ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وترمي المبادرة إلى تشجيع النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية عن طريق النشر الآلي للمعلومات عن التكنولوجيات الزراعية.

مشروع إنشاء "شبكة للمعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان

منحت ايطاليا المرحلتين الأولى والثانية من هذا المشروع (١٩٨٥-١٩٨٨) ما يقرب مجموعه من ٢,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. والهدف من ذلك هو إنشاء نظام للمعلومات عن السكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وتحقيقا لهذه الغاية جرى تنظيم دورات دراسية متنوعة عن المعلومات لصحفيي المجموعتين الجغرافيتين، بالاضافة إلى تحرير نشرة إخبارية.

٩ - ويجدر بالإشارة إلى المشرعان التاليان اللذان يستهدفان جوانب محددة من القدرات الإعلامية للبلدان النامية:

مشروع "تدريب الصحفيين على التعاون الدولي والدبلوماسية المتعددة الأطراف وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية" التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

ترمي أهداف هذا المشروع، بوجه عام، إلى زيادة وعي وسائل الاتصال الجماهيرية بالقضايا الدولية. وتهدف تحديدا إلى تمكين صحفيي البلدان النامية من تحسين مؤهلاتهم عن طريق زيادة درايتهم بالمسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وقد منحت ايطاليا ما مجموعه ٥٠٠ ١٨٦ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة مقسمة إلى ثلاثة مدفوعات سنوية (١٩٨٩-١٩٩١).

مشروع وضع "استراتيجية للاتصالات للدفاع عن صحة الأم والطفل وحقوق الطفل" التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

تبلغ المساهمة الايطالية لصالح مبادرة اليونيسيف هذه أربعة ملايين ليرة ايطالية وهي الآن في مرحلة الدفع. والغرض من هذه المساهمة هو تشجيع نشر المعلومات عن الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية عن طريق ترتيب حلقات دراسية للصحفيين والمعلمين توسيعا الى أقصى حد ممكن لمعرفتهم بشأن الدفاع عن صحة الأم والطفل. ومن المقرر أيضا تنظيم مؤتمرات واجتماعات ترمي إلى زيادة الوعي بأهمية المسائل المتصلة بالأم والطفل في البلدان النامية.

باكستان

[الأصـــــل: بالانكليزيـــــة]
[٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣]

١ - لعل الأمم المتحدة تستنبط نظاما لتنمية الموارد البشرية في بلدان العالم الثالث. وفي هذا الصدد يمكن أن يكفل لمدربي المؤسسات القائمة تدريب مسبق وأن يرفع مستوى مرافق هذه المؤسسات. ويمكن ترتيب عقد دورات تدريبية لوسائل الاتصال المطبوعة والالكترونية على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية.

٢ - ويمكن اتخاذ ترتيبات لتقاسم الخبرة الفنية المتاحة في الدول الأعضاء.

٣ - ويمكن أن تقدم الهياكل الاتصالية القائمة في بلدان العالم الثالث المساعدة التقنية والخبرة الفنية لزيادة قدرتها وتحسين انتاجها لكي يجري بعد ذلك الارتقاء بمستواها الى المستوى العالمي. وقد يجري ذلك عن طريق المساعدة المباشرة المقدمة من الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها من خلال تقديم المساعدة التقنية في شكل معونات أو معدات أو قوى بشرية.

٤ - ويمكن أن يجري توسيع نطاق النظام الاتصالي القائم ليغطي مزيدا من المناطق والسكان في البلدان النامية حتى ينشأ الوعي عن طريق تدفق الأخبار.

٥ - ويمكن أن يقدم لمؤسسات التدريب الاقليمية مثل اتحاد الاذاعات الآسيوية والمعهد الآسيوي للتنمية الاذاعية أموال اضافية لترتيب عقد دورات دراسية قطرية واقليمية في تخصصات شتى للمدربين والاذاعيين في البلدان الأعضاء.

٦ - ولعل الأمم المتحدة تنظر، من خلال مراكز الاعلام التابعة لها، في اتاحة أموال لهذه الأنشطة لتنفيذ البرنامج الزمني للأنشطة الذي اقترحته الدول الأعضاء.

٧ - من المهم أن يتلقى الصحفيون تدريبا شاملا. وقد يجري انشاء معهد متخصص للتدريب تابع للأمم المتحدة لتقديم التدريب للصحفيين في ميادين المتابعة الخبرية وكتابة المواضيع الصحفية وتقنيات الاتصال الجماهيري المتقدمة.

٨ - انشاء مراكز متعددة الأغراض تجمع بين الأنشطة الاعلامية والأنشطة الانمائية.

٩ - اقامة مراكز محلية حيث يعيش الناس ويعملون.

١٠ - زيادة عدد زيارات التبادل بين الفنانين والمفكرين والقائمين بالاتصال والمدرسين والشباب والطلاب.

١١ - تنفيذ مشاريع مشتركة للأبحاث ولتدريب الكوادر الاعلامية من أجل تحسين الدعم الثقافي والتعليمي والاتصالي.

١٢ - انشاء وتوسيع المراكز الاقليمية للتنمية الاعلامية.

١٣ - ينبغي اعطاء الأولوية لأكثر الاحتياجات المحلية الحاحا من المعلومات في البلدان النامية.

البرازيل

[الأصـــل: بالانكليزيـة]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢]

١ - بغية ايجاد قدرة تكنولوجية محلية، ظلت البرازيل لفترة طويلة تضطلع بمشاريع للتعاون الدولي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن خلال هذه المشاريع التي بدأت أساسا في عام ١٩٧٤، أصبح في استطاعة الشركة الحكومية المسؤولة عن الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهي المؤسسة البرازيلية للاتصالات السلكية واللاسلكية (TELEBRAS)، أن تجعل من مركز البحث والتطوير التابع لها مركزا تكنولوجيا ذائع الصيت. ويكرس هذا المركز، في المرحلة الراهنة، اهتمامه الرئيسي لتطوير المكونات وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وأصبح قادرا على تزويد السوق البرازيلية والأسواق الخارجية بالتكنولوجيات القادرة على المنافسة على المستوى الدولي.

٢ - وفي الوقت الحاضر، تجري المفاوضات بشأن قيام مشروع تعاوني جديد مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥. وتخطط TELEBRAS للبدء في مرحلة جديدة حيث لا يشمل التركيز ميدان البحث والتطوير فحسب، بل إنه سوف يشجع أيضا زيادة الفعالية الشاملة لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك، في جملة أمور، عن طريق تقنيات جديدة للادارة، ومراقبة الجودة، والبرامج الفعالة من حيث التكاليف.

٣ - كما يخصص هذا المشروع الجديد موارد مختلفة للتعاون الأفقي مع البلدان النامية، سيجري تنفيذها من خلال المركز الاقليمي لبناء القدرات والتكنولوجيا في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي افتتح حديثا والذي يعتمد على الهيكل الأساسي الذي توفره مراكز برازيليا (المركز الوطني للتدريب) وكامبيناس (مركز البحث والتكوير) ورسيفه (المركز الاقليمي للتدريب). وتستهدف سياسة الحكومة البرازيلية في هذا الميدان تعزيز القدرة التكنولوجية وتشجيع التبادل في المجالات التكنولوجية مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الافريقية الناطقة باللغة البرتغالية، وفقا لما تم اعلانه مؤخرا في المؤتمر الاقليمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، المعقود في المكسيك، في أواخر شهر نيسان/ابريل ١٩٩٢.

٤ - وتوضح التجربة البرازيلية في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية فائدة التعاون الدولي الذي يستهدف تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية وقدراتها في ميدان الاتصال. وعلى إثر مرحلة تمهيدية

ساعدت فيها مشاريع التعاون المتعدد الأطراف الطويلة الأجل على دعم القدرات الأساسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، أصبحت البرازيل ذات قدرة على ايجاد تكنولوجيات محلية تفي بالاحتياجات والمقاييس الوطنية والدولية. وفي الوقت الحاضر، ثمة خطوة جديدة على الطريق تستهدف تعزيز الهياكل الأساسية البرازيلية الراهنة في ميدان التكنولوجيات السريعة التطور، وتشجيع التعاون مع البلدان النامية الأخرى.

٥ - وعلى الرغم من محدودية منظور مبادرات التعاون هذه، فانها توضح امكانيات التعاون الدولي وتشير الى بعض المواضيع التي ينبغي أن تتناولها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف المشتركة في التعاون الدولي. وبصفة خاصة، تستحق مسألة توفير الأموال للتعاون الدولي عناية دقيقة. ومن النقاط الأخرى التي ينبغي تناولها مسألة التنسيق بين مختلف أنشطة التعاون لتجنب التداخل والازدواجية في الجهود المبذولة. وفي هذا الاتجاه، فان قيام نظام لتبادل المعلومات عن المشاريع الجارية والمخطط لها سيمكن البلدان النامية من جمع البيانات الكافية لتوجيه الأنشطة التعاونية في المستقبل.

تونس

[الأصـــــل: بالفرنسيـــــة]
[٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢]

١ - تشكل [الخبرة التي اكتسبت مؤخرا في ميدان التعاون الدولي] السبيل الوحيد أمام الانطلاق نحو النهوض الحقيقي بقطاعي الاعلام والاتصال في البلدان النامية، مما يؤدي بالتبعية الى تنميتها في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي: فهناك اجماع منذ سنوات عديدة على ما تقدمه وسائط الاعلام من اسهام حاسم في النهضة الاجتماعية والثقافية للشعوب، ولذلك فان من الواجب أن ينصب التركيز، قبل أي شئ، على السبل والوسائل التي يمكن بها للبلدان النامية أن تحصل، في شكل معونات متنوعة المصادر، على المعدات اللازمة للنهوض بوسائط الاعلام الجماهيري.

٢ - ومن المستحيل تطوير قطاع مازال يعتمد على وسائل عتيقة وبدائية. واحتياجات البلدان النامية في هذا الميدان احتياجات ضخمة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تستجيب لرغبات البلدان النامية. وستكون النتيجة مفيدة للجميع، فالمعدات المنتجة على نطاق كبير في بلدان الشمال لن يمكن تصريفها في بلدان الجنوب ما لم تحصل هذه البلدان على التمويل اللازم لاقتنائها.

٣ - وفضلا عن المعدات، هناك ما يدعو الى بذل مزيد من الجهود من ناحية نقل تكنولوجيات الشمال الى الجنوب والعمل بوجه خاص من أجل تعزيز أنشطة إعداد المدربين والسماح للمتخصصين من الجنوب بالاستفادة من التطورات التكنولوجية التي تشهدها بلدان الشمال؛ واستخدام الأساليب الحديثة لطباعة

الصحف والصور، وانشاء قنوات وركائز جديدة، واستخدام المعلوماتية في مختلف ميادين الاعلام والاتصال، ولاسيما في ميدان الصحافة المطبوعة والتوثيق الصحفي.

٤ - وتشكل البلدان النامية سوقا شاسعة ممكنة لبلدان الشمال في ميدان الاعلام والاتصال. غير أن هناك احتياجات ملحة متصلة بالاعاشة والصحة والتعليم وانشاءات الهياكل الأساسية تعوق الى الآن بلدان الجنوب عن الاتجاه نحو التقنيات الجديدة فيما يتعلق بالاعلام والاتصال.

٥ - ومن المستصوب أيضا بل ومن الضروري، أن تتخذ البلدان الصناعية ذاتها الخطوة الأولى، إذ سيكون ذلك في مصلحة المجتمع الدولي بأسره.

٦ - وبوسع الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في تنفيذ الاقتراحات الواردة أعلاه من جانبها. وبإمكان اليونسكو، ولاسيما هيئاتها الفرعية، والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال والبرنامج الأوسع للمعلومات، المشاركة بفعالية في انطلاق قطاعي الاعلام والاتصال في البلدان النامية.

٧ - وقد بدأت اليونسكو، منذ مؤتمرها العام الرابع والعشرين، في عمل مؤثر جرت ترجمته في شتى توصيات وقرارات المجال الرئيسي الرابع المعنون "الاعلام في خدمة البشر". وهو عمل يرتكز على التعاون الأفقي بين بلدان الجنوب. وبوسع هذه البلدان، بتوحيد جهودها، أن تصل الى نتائج مشجعة في ميادين مثل تبادل الخبرات وتنفيذ المشاريع المشتركة والانتاج الاذاعي والتليفزيوني المشترك والتعاون المشترك فيما يتعلق بوكالات الأنباء، وما الى ذلك.

٨ - ومن المؤكد أن الأمم المتحدة واليونسكو ستؤديان عملا نافعا بتقديم يد العون لهذه البلدان.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]
[٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢]

١ - يقوم إلاعلام في السنغال، التي تحظى حرية الصحافة فيها بالضمان الكامل، بدور رئيسي في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد بالقدر الذي يسمح للشعب السنغالي بالإلمام بصورة واعية بالسياسة الحكومية وبالإسهام فيها، عند الاقتضاء، بالآراء والأفكار.

٢ - بيد أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الرسمية، فإن أجهزة الإعلام الرئيسية تواجه مشاكل خطيرة بسبب الافتقار إلى الموارد الضرورية لتنفيذ مشاريعها الهامة الجديرة بالاهتمام.

٣ - وهكذا فإن الشركة السنغالية للصحافة والمطبوعات "Le Soleil" تأمل في الحصول، بفضل معونة التعاون الدولي، على دار طباعة حديثة مزودة بمطبعة دوارة وذلك لتطوير وتحديث منتجاتها وتحسين أداء الصحيفة اليومية الوطنية.

٤ - وقد شرعت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون في السنغال في تنفيذ مشروعين هما: النظام الافريقي الإقليمي للاتصال بواسطة السواتل (راسكوم) ونظم تبادل "الأخبار" والبرامج بين البلدان الافريقية.

٥ - ويتميز نظام راسكوم بإنشاء مكتب مؤقت للانتفاع المشترك بإمكانات الحيز الفضائي الذي تستأجره أو تشتريه البلدان الافريقية؛ وهو يمثل مرحلة انتقالية نحو تنفيذ نظام للسواتل يحتاج إلى موارد مالية كافية.

٦ - ويرمي نظام تبادل الأخبار والبرامج بين البلدان الافريقية إلى تحسين النوعية التقنية ولا سيما وسائل الإنتاج، وإلى زيادة قدرة دائرة البث، بغية الحصول على دوائر يعول عليها لتنسيق التبادلات، بفضل استخدام أجهزة التلكس أو الفاكس خارج الدوائر الرباعية الخطوط.

٧ - وتتعلق أولويات الشركة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية أساسا بما يلي:

تطوير الاتصالات السلكية والاسلكية

تتجه الجهود في هذا الصدد إلى إقناع المجتمع الدولي بأن تعزيز الهياكل الأساسية للبلدان النامية وقدراتها يجب أن يرتكز، في أثناء العقود القادمة، على العنصرين الأساسيين التاليين:

(أ) تطوير وتعزيز الخبرة الفنية الافريقية في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

(ب) دعم وضع المشاريع المشتركة.

٨ - ومن شأن هذين العنصرين، متى اجتمعا، أن يسمحا لهذه البلدان بأن تتولى أمر تنميتها الخاصة وبأن تضع استراتيجيات مشتركة لتسخير التكنولوجيا التي يمكن وحدها أن تهيئ، في نهاية الأمر، الظروف المواتية للاستقلال الحقيقي.

٩ - وسيشجع هذا التسخير على إقامة وحدات لإعداد الخبرة الفنية الافريقية وتنميتها.

١٠ - ومن المؤكد أن الموارد المرغوب فيها لتحقيق ذلك موارد ضخمة، غير أن الأمم المتحدة بوسعها، إلى جانب الجهود التي ينبغي لكل بلد أن يبذلها في هذا الاتجاه، أن تؤثر إيجابيا في توفير الموارد المتعددة الأطراف.

١١ - وفي هذا الصدد، فإن الأمل معقود على أن تترجم الدورة الخامسة ودورات البرمجة اللاحقة لها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى زيادة الموارد بغية السماح بتحقيق مشاريع مشتركة مثل مشروع AFRITEL للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمراكز دون الإقليمية للصيانة.

١٢ - وانطلاقا من منظور أوسع، يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في تطبيق القرار ٢٣ لمؤتمر نيس للمفوضين الذي عقد عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بإعادة تقسيم الإيرادات الآتية من الخدمات الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية وفقا لنسبة تختلف عن نسبة ٥٠/٥٠، حتى يتسنى بذلك تشجيع تعبئة موارد إضافية تستخدم في تحسين شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان النامية.

١٣ - ومن ناحية أخرى، فإن متابعة مشروع راسكوم ودعمه ماليا عن طريق توعية مقدمي الدعم المالي من شأنه أن يشجع على تنمية هذه الهياكل الأساسية.

كندا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٩٣]

مساهمة في هذا الموضوع، أتاحت كندا التقرير التالي الذي أعده قطاع الاتصالات في الوكالة الكندية للتنمية الدولية.

استحداث هيكل أساسي للاتصالات السلكية واللاسلكية في المناطق الريفية محققا للربح - دراسة حالة لوبليفيا

نبذة

١ - تبين هذه الورقة، من واقع تجربة الوكالة الكندية للتنمية الدولية في تمويل ثلاث توسعات للشبكات في بوليفيا، أنه لا ينبغي تشغيل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية بخسارة مالية، ولا ينبغي أن تفتقر إلى الدعم التقني الملائم. وعندما يتم تخطيط الخدمات وإدارتها بصورة صحيحة ودعمها بهيكل سليم للرسوم والإدارة، فإنه يمكن لهذه الخدمات أن تولد إيرادات تكفي لتمكين إدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية من تقديم خدمة مجدية ودعم التوسعات الجارية على أساس تجاري.

٢ - وتصف هذه الورقة تجربة بوليفيا وآلية التمويل المستخدمة، والدور الاجتماعي والاقتصادي، والأداء المالي والاقتصادي للشبكات.

مقدمة

٣ - قدمت كندا دعما لميزان المدفوعات لتمكين عدد من البلدان من شراء شبكات للاتصالات السلكية واللاسلكية، من بينها إكوادور وبوليفيا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وكوستاريكا. وتقدم الوكالة الكندية للتنمية الدولية دعما في إطار آلية بند التبرعات التي يتم بموجبها تقديم المنح بالدولار الكندي لشراء معدات كندية.

٤ - وشمل عدد من المشتريات الممولة بهذه الطريقة شبكات الاتصالات الريفية. وتشمل هذه المشتريات شبكات لاسلكي متعددة التوصيل للمشتركين "من نقطة إلى نقاط متعددة" (على سبيل المثال نظاما شركة SR Telecom من طرازي SR-100 و SR-500) ونظم تحويل ريفية (على سبيل المثال، بدالة رقمية إنتاج شركة Mitel من طراز GX-500). وأثبتت هذه المشاريع نجاحها في معظم الحالات، وقدمت خدمة كانت هناك حاجة ماسة إليها في مناطق لم تشملها الخدمة من قبل.

٥ - وتخدم شبكات اللاسلكي الثلاث المشتركين المقدمة بهذه الطريقة إلى بوليفيا المجتمعات المحلية الريفية في ضواحي المراكز التالية:

(أ) لاباس: شبكة من طراز SR-500 تخدم ما يصل مجموعه تقريبا إلى ٢٢٠ خطا للمشتركين، بما في ذلك ٤٤ مكتبا لمكالمات الجمهور، في ٣٥ موقعا ريفيا مجموع عدد سكانها ٠٠٠ ١٦٠ نسمة؛

(ب) كوتشا بامبا: شبكة من طراز SR-500 تخدم ما يقـــرب من ١٦٠ خطا للمشتركين، من بينها ٢٦ مكتبا لمكالمات الجمهور، في ٢٦ موقعا جديدا مجموع عدد سكانها ٠٠٠ ١٣٠ نسمة؛

(ج) تاريخا: شبكة من طراز SR-100 تخدم ٤٠ خطا للمشتركين، من بينها ١٦ مكتبا لمكالمات الجمهور، في ١٥ موقعا جديدا مجموع عدد سكانها ٠٠٠ ٢٦ نسمة.

وتم أيضا، في الحالتين الأولي والثانية، بموجب نفس العقد، توريد بدالات ريفية من طراز GX-500، لخدمة كل المناطق المشمولة بالشبكة المعنية. وفي الحالة الثالثة، استخدم المحول الموجود.

٦ - وبينت ورقة سابقة أعدت لصالح الوكالة الكندية للتنمية الدولية* أنه يمكن، استنادا إلى تجارب قائمة في أماكن أخرى في العالم النامي، توليد إيرادات كافية من كل مشترك، اعتمادا على هذا النوع من التوسع في الشبكات، لإعادة ربح إلى إدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتدعم الأدلة المستمدة من هذه الشبكات الثلاث في بوليفيا نفس المبدأ.

معايير التخطيط

٧ - بند التبرعات المقدمة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية عبارة عن آلية لدعم ميزان المدفوعات ويرتبط ببرنامج للتكيف الهيكلي يجري التفاوض بشأنه على أساس كل حكومة على حدة. ويقتضي هذا الترتيب من الشركات المستفيدة - وهي في هذه الحالة شركة "Entel"، البوليفية لإدارة البريد والبرق والهاتف - أن تقوم بشراء السلع بقيمتها السوقية الكاملة بالعملة المحلية، وذلك عن طريق دفع القيمة المساوية في صندوق مناظر يدار محليا. وتستخدم الأموال المودعة في هذا الصندوق حصرا لصالح برنامج التنمية الاجتماعية في بوليفيا.

٨ - ولما كانت شركة Entel (بوليفيا) تشتري السلع بالقيمة السوقية الكاملة فإنه يتعين طبقا لذلك اتخاذ القرارات المتصلة بالاستثمار على أساس مالي سليم. ويتم البت في المسائل المتعلقة بالجدوى التجارية والإعانات غير المباشرة التي تضع في الاعتبار الأهداف المالية وأهداف السياسة العامة داخل الإطار التنظيمي الخاص بالمستفيدين ولا تخل بها الشروط المالية الميسرة.

٩ - وتم تخطيط التوسعات في بوليفيا باستخدام عملية اختيار جمعت بين العوامل الاستراتيجية والاقتصادية والسوقية، على النحو التالي:

---

* "جعل الاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية مربحة"، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ١٩٩٢.

(أ) كانت المجتمعات المقدمة إليها الخدمة هي تلك التي لها حجم نسبي وأهمية اقتصادية. وفي هذه المرحلة من البرنامج تضم المواقع المقدمة إليها الخدمة ما لا يقل عن ٠٠٠ ١ من السكان (عادة عدة آلاف) و/أو مراكز إدارية أو مراكز تجارية؛

(ب) ضاعف عدد خطوط المشتركين للمجتمع المحلي الواحد القدرة على توليد الإيرادات والاستفادة الاقتصادية بالنسبة لكل خط. وتعطى الأولوية لهواتف الشركات التجارية والمؤسسات وهواتف مكالمات الجمهور.

١٠ - وتجنبت شركة Entel عن قصد الوفاء بكامل الطلب المحتمل على خطوط الخدمة المنزلية. وعادة ما تعطي هذه الخدمة إيرادات منخفضة جدا - أدنى من تكلفة توفير الخدمة ذاتها - ويمكن لها أن تقلل كثيرا من الجدوى المالية العامة للبرنامج. وقد رئي أنه يكفي، في هذه المرحلة، توفير خدمة منزلية تقتصر على مديري المؤسسات أو الأعمال التجارية ممن هم في حاجة إليها للقيام بأعمالهم بعد ساعات العمل. أما العملاء الآخرون المقيمون، فقد تم تزويدهم بخدمة هاتفية عن طريق هواتف مكالمات الجمهور.

تكلفة الشبكات

١١ - بلغ إجمالي الاستثمارات بالعملة الأجنبية لتوفير خدمات لـ ٤٢٠ مشتركا في ثلاث مناطق نحو ٣,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وبلغ متوسط تكلفة الخط الواحد (بما في ذلك التحويلة المحلية، والمعدات التي تعمل بالطاقة الشمسية في معظم الحالات) في الشبكات الثلاث، ما قيمته ٢٠٠ ٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة، تتراوح بين مبلغ منخفض يصل إلى ٥٠٠ ٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة في منطقة كوتشا بامبا (حيث تحتاج شبكة اللاسلكي من طرز SR-500 إلى عدد صغير نسبيا من أجهزة إعادة الإرسال المركبة فوق قمم الجبال)، وأكثر من ٥٠٠ ١٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة في منطقة تاريخا (أصغر الشبكات المقامة في منطقة جبلية وعرة تحتاج إلى العديد من أجهزة إعادة الإرسال).

١٢ - وتقدر التكلفة النهائية للاستثمار بمبلغ ٠٠٠ ١١ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل مشترك، بما فيها تكاليف التركيبات المحلية وغرس الكوابل والتوسعات التكميلية لإرسال شركة Entel، وشبكة مركز التحويل لاستيعاب حركة النقل الإضافية.

١٣ - ويبلغ متوسط الإيرادات الشهرية المطلوبة (على أساس خط لكل مشترك) ليكون مستوى هذا الاستثمار دون مكسب أو خسارة، مبلغ ١٩٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، بافتراض ما يلي:

(أ) عمر المعدات: ١٠ سنوات؛

(ب) سعر الخصم: ١٠ في المائة؛

(ج) التكاليف السنوية للتشغيل والصيانة: ٥ في المائة من التكلفة الرأسمالية.

وتتراوح الإيرادات دون مكسب أو خسارة بين ١٥٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في شبكة كوتشا بامبا و ٢٧١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في شبكة تاريخا.

هيكل الرسوم والايرادات

١٤ - أنشأت شركة كل شبكة من شبكات اللاسلكي الثلاث للمشتركين بوصفها منطقة اتصال هاتفي محلية. ويوفر هيكل رسوم المكالمات عائدات مالية مناسبة، لكنها ليست مفرطة حسب المعايير الدولية. وعلى سبيل المثال، فإن رسوم المكالمات في شبكة كوتشابامبا (الرقم الكودي 0411) كالتالي:

مقصد المكالمة	الرسوم (بالعملة المحلية)	ما يعادلها بدولارات الولايات المتحدة
داخل المنطقة 0411	٠,٦١	٠,١٨
لا باس	١,٥٤	٠,٨٨
سانتاكروس	١,٦٦	٠,٤٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٦٤	٢,٢١

١٥ - وفي جميع الشبكات الثلاث، زاد سعر المكالمة والايرادات زيادة سريعة على مدى السنة الأولى من التشغيل بمتوسط ٦ في المائة شهريا. ويتراوح متوسط مكالمات كل خط حاليا بين ٦ و ١٠ مكالمات يوميا، وغالبيتها إلى أماكن تقع خارج المنطقة المحلية. وزادت الايرادات إلى نحو ٣٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لكل مشترك شهريا أو ٠٠٠ ٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا.

١٦ - والسمة الهامة لهيكل رسوم شركة Entel، مما يدعم الاستثمار المكتفي ذاتيا في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية، أن الايرادات الوطنية للمكالمات توضع لها رسوم مرتفعة بما فيه الكفاية لتعكس تكاليف توفير الخدمة. ولاحظت الوكالة الكندية للتنمية الدولية وجود اتجاه في السياسات الحكومية في كثير من البلدان النامية نحو الاصرار على منح إعانات غير مباشرة للشبكة الوطنية عن طريق وضع رسوم محلية منخفضة جدا مع التعويض عنها برسوم دولية مرتفعة. ولا يمثل هذا الاتجاه استراتيجية واقعية إذا ما رغبت أي إدارة في مواجهة مشكلة زيادة انتشارها في المناطق الريفية.

معدل العائد المالي

١٧ - استنادا إلى حساب بسيط للتدفقات النقدية بعد الخصم، بافتراض دورة عمر للأجهزة تصل إلى ١٠ سنوات، ومخصص سنوي سخي (بنسبة ٥ في المائة من تكلفة رأس المال) لأعمال التشغيل والصيانة الجارية، و ٦ في المائة فقط سنويا لنمو حركة الاتصالات بعد السنة الأولى، فإن معدل العائد الداخلي لكل البرنامج يتجاوز ١٦ في المائة . وتصل فترة السداد إلى أربع سنوات تقريبا.

١٨ - يزداد معدل العائد كثيرا في حالة تكوين مخصص ليشمل جميع الايرادت الإضافية، كتلك الناجمة عن المكالمات الآتية إلى الداخل التي منشؤها أماكن أخرى في بوليفيا وفي الخارج، والتي لم تكن لتتحقق لو لم يتم تشغيل الشبكات، وعلى سبيل المثال، لو افترضنا بتحفظ أن ايرادات المكالمات الآتية إلى الداخل هي نصف إيرادات المكالمات المتجهة إلى الخارج، فإن معدل الإيراد الداخلي يزيد على ٣٠ في المائة ولا تتجاوز فترة السداد ثلاث سنوات.

١٩ - ومع التسليم بأن نسبة مئوية عالية نسبيا من حركة المكالمات المتجهة إلى الخارج (ربما تصل إلى ١٠ في المائة) هي مكالمات دولية، وأنها ستسفر عن تدفق مالي إلى الخارج من جانب شركة Entel في شكل مدفوعات لتقاسم الايرادات، فإن صافي معدل الايراد الداخلي لا يزال يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة.

الاعتبارات الاقتصادية

٢٠ - على الرغم من ان استراتيجية شركة Entel في مجال التوريد تحفزها عوامل السوق وتحكمها أهداف مالية، فإنها موجهة ايضا نحو تحقيق أقصى أثر اقتصادي ممكن في الأجلين القصير والطويل. وقد أظهرت دراسات في أماكن أخرى أن العملاء في المؤسسات والشركات التجارية، إلى جانب تقديم أعلى إيرادات لكل خط هاتفي لديهم، يحققون أعلى فائدة اقتصادية عندما تتاح لهم خدمة هاتفية. وتتحقق هذه الفوائد مع تحسين كفاءة التشغيل وإنشاء الوظائف والمساهمة في تنمية الأسواق الإقليمية. وبالمثل، تحقق هواتف مكالمات الجمهور إيرادات مرتفعة وعائدا اقتصاديا كبيرا وفوائد اجتماعية كبيرة أيضا، بشرط صيانة الهواتف واستمرار الخدمة على نحو يضمن توافرها. وشركة Entel ملتزمة بذلك، وقد حققت مستوى عاليا لتوافر الخدمة في السنة الأولى من التشغيل.

٢١ - وبرغم احتمال عدم تلبية كافة طلبات الخدمة المنزلية في البداية، تتميز استراتيجية شركة Entel بتقديم خدمة عالية الجودة لأول مرة إلى مناطق لم تكن تتمتع بالخدمة من قبل؛ كما أنها تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية باسعار معقولة، ولديها إمكانية كبيرة لزيادة المشتركين في المستقبل بهامش تكلفة أدنى من تكلفة الإمداد. ومن المفيد في الأجل الطويل أن يدعم برنامج التوسع نفسه ماليا، ليمكن أيضا تبرير زيادة التوسعات ونمو الشبكات على اساس تجاري.

الاستنتاجات

٢٢ - اثبتت هذه الحالات القائمة في بوليفيا بوضوح شديد أن التوسع في إقامة شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية، إذا ما كان مخططا ومدارا بصورة صحيحة، يمكن أن يحقق الأهداف الإنمائية للحكومة ويكون محققا للربح. ومع افتراض أن السياسة العامة للحكومة توفر استقلالا ذاتيا كافيا للكيان القائم بتشغيل الاتصالات السلكية واللاسلكية ليكون قادرا على الاحتفاظ بايرادات تكفي لصيانة الشبكة وتوسيعها، فإنه يمكن لبرنامج الاستثمارات في المناطق الريفية بالتالي أن يشارك في تحقيق السلامة المالية للمنظمة.

٢٣ - ويعد وجود هيكل واقعي للرسوم عنصرا أساسيا لكي تصبح هذه البرامج محققة للربح ومكتفية ذاتيا. وبالإضافة إلى ذلك، لما كان المستفيدون الرئيسيون والجهات المالية تضم الوكالات الحكومية والمؤسسات، فإنه يجب على إدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية أن تلتزم بضمان سداد الحسابات وجمع المتحصلات في الوقت المناسب.

٢٤ - وأخيرا، ينبغي لإدارات الاتصالات السلكية واللاسلكية، عن طريق توليد إيرادات كافية، أن تكون قادرة على استخدام القوى العاملة المدربة والموارد الأخرى اللازمة لتوفير صيانة منتظمة وتقديم دعم كافي للعملاء وضمان تشغيل الشبكة بصورة يعتمد عليها واتاحتها للمستعملين. وتشترك المسؤولية المالية والتقنية والمؤسسية في توفير ودعم هيكل أساسي يمكن الاعتماد عليه وتوسيع نطاقه.

٢٥ - ومكنت آلية تمويل بند التبرعات شركة Entel من احتياز أحدث التكنولوجيا لبرنامجها الإنمائي الريفي وذلك عن طريق إزالة قيود العملة الأجنبية من عملية صنع القرار في الشركة. وفي الوقت نفسه، طبقت شركة Entel معايير مالية وتجارية سليمة على قرار الشراء، بسبب شرائها السلع بقيمتها السوقية الكاملة. وبالإضافة إلى التنبؤات المتعلقة بتوليد الإيرادات على مدى العمر المتوقع للأجهزة، وضعت الشركة في الاعتبار أيضا تكلفة الصيانة والمعايير الأخرى اللازمة لاستمرار تشغيل الشبكات. ويتيح الأساس المالي السليم للشبكات أموالا كافية يتم توليدها لتقديم صيانة عالية الجودة ولضمان تدفق للايرادات يمكن الاعتماد عليه.

٢٦ - ومن المعتزم إجراء توسعات جديدة نتيجة للنجاح المالي والتقني والمؤسسي في توفير هذه الشبكات الريفية. ومن المأمول فيه استمرار قوة الدفع.

كوبا

[الأصـــــل : بالاسبانيـــــــة]
[٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢]

١ - تعتبر حكومة جمهورية كوبا أن للأمم المتحدة دورا هاما جدا في إقامة نظام دولي جديد للإعلام والاتصال يتيح القضاء على التفاوتات القائمة اليوم في هذين الموضوعين ويضمن حدوث تدفق للمعلومات يتسم بالمزيد من العدل والتوازن. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق لجنة الإعلام دور أساسي ينبغي الاضطلاع به.

٢ - ويتعين إقامة هياكل أكثر ملاءمة لتحقيق التعاون بين إدارة الإعلام والبلدان النامية، بغية رفع مستوى دور وسائط الاتصال الجماهيري في هذه البلدان. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي الاستمرار في توفير التدريب والتأهيل اللازمين للمذيعين والصحفيين والفنيين في المجالات السمعية والبصرية في هذه البلدان.

٣ - وفي رأي حكومة جمهورية كوبا أنه يتعين مواصلة العمل على تعزيز التعاون مع حركة بلدان عدم الانحياز، وبصفة خاصة، مع مجمع الوكالات الصحفية لبلدان عدم الانحياز ومنظمة الإذاعات التابعة لبلدان عدم الانحياز. وفي هذا الصدد، يجب مواصلة تقوية أواصر التنسيق مع البرنامج الدولي لتنمية الاتصال التابع لليونسكو وبرامجه المتعلقة بتنمية الإعلام والاتصالات والمعلومات.

٤ - ويعتبر تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية وقدراتها في مجال الاتصالات، الذي يتيح لها امتلاك وسائط وقنوات خاصة بها، مسألة لا غنى عنها لتوسيع نطاق ما تنشره عن اهتماماتها وحقائقها. إن الاستخدام العدواني لوسائط البث ضد سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية لا يتمشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي إدانته بشكل صريح.

النمسا

[الأصـــــل : بالانكليزيـــــــة]
[٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢]

تنظر النمسا إلى تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية وقدراتها في ميدان الاتصال على أنه عنصر أساسي للاستراتيجيات الإنمائية الشاملة. وسيتسم هذا التطوير بأهمية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولا سيما إذا كان مصحوبا بنشوء وظيفة اتصال حر لوسائط الإعلام. ولقد دعمت النمسا عدة برامج في هذا الصدد في الماضي. والمشاريع المتعددة الأطراف المضطلع بها. في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تستحق التنويه، وتحتاج إلى تقييم إيجابي من البلدان المانحة.

- - - - -